أهمية التعاون الاقليمي في اطار الشراكة الاورومتوسطية

د. هشام عبد الكريم، أستاذ محاضر
قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

د. خيرة بن عبد العزيز، أستاذة محاضرة
قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

تهدف الشراكة الأورومتوسطية الى إنشاء مجموعة إقليمية متكاملة بمشاركة البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة (البلدان المتوسطية الشريكة) PPM . فالعوامل الجغرافية لهذه الدول تفرض عليها العمل على تطوير الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحققة للشراكة والتكامل. وقد أكدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة على أهمية التأسيس لقطب في حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال وضع "منطقة أورومتوسطية للسلام والاستقرار والأمن"، تتميز بالجاذبية الاقتصادية وتشكل "مركزا" لسياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

في هذا السياق، تبقى رهانات مسار برشلونة هوتحقيق التنمية الشاملة وتعزيز الامن في هذا الفضاء المتوسطي، كما أن الاستراتيجية الأوروبية تقوم على تعزيز النموالاقتصادي وإنشاء تجارة حرة لتعزيز التبادلات بين دول المتوسط.

Abstract:

Le partenariat euro-méditerranéen a pour objectif de créer un ensemble régional intégré auquel participeraient les pays membres de l'UE et les Pays Partenaires Méditerranéens (PPM). La proximité géographique de ces Etats oblige l'UE à élaborer des stratégies politiques, économiques et sociales à leur égard.les pays membres de l'UE et PPM confirmait l'importance du bassin méditerranéen en y instaurant une « zone euro-méditerranéenne de paix, de stabilité et de sécurité » fondée sur le partenariat. La région euro-méditerranéenne est marquée par l'attractivité de l'UE, « centre » politique, économique de cette région.

Dans ce contexte, les enjeux du processus de Barcelone sont le développement et la croissance économique de part et d'autre de la Méditerranée et la pacification de cet espace interrégional. La stratégie européenne est toujours basée sur l'instauration d'une zone de libre-échange

afin de dynamiser les échanges commerciaux et impulser une croissance économique sur la rive Sud.

مقدمة

تشكل الشراكة الأوروالمتوسطية أكثر مساعي الاتحاد الأوروبي لإعداد مفهوم إقليمي عالمي لحوض البحر المتوسط في كل المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية والامنية، وقد اعتبرت هذه الشراكة مثلا طموحا لكيفية صياغة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة مستقبلا تجاه دول خارج الاتحاد –ما يدعى بدول ثالثة–، من خلال اشراك هذه الدول في مسارات الشراكة وابعادها بالتوقيع على العديدد من الاتفاقيات – خاصة في المجال الاقتصادي – الذي يشكل المحور الأساسي للشراكة الأورومتوسطية، والتي تسعى من خلالها دول حوض المتوسط إلى تحقيق تكامل إقتصادي مع دول الإتحاد الأوروبي.

وشملت صيغ هذه الاتفاقيات مجالات التعاون الاقتصادي المالي والتجاري وحدّدت التفضيلات التي يمنحها كل من الطرفين للآخر، فاتسمت هذه العلاقة في بداياتها بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، واعتمدت أدواتها على التفضيلات الاقتصادية فقط، وجاءت غير كافية من ناحية المساعدات المالية والفنية والعلمية، بينما عند تقييم هذه الاتفاقيات فيجب التركيز على تحليل ما تضمنته هذه الاتفاقيات من متغيرات حكمت العلاقات بين الدول المتوسطية والمتعلقة أساسا بمفهومي **التعاون** و**الصراع**، حيث يمكن من خلالهما تفسير بناء العلاقات التي تختلف في طبيعتها من فترة زمنية لأخرى، فكانت تارة تحمل الطابع التعاوني وتارة أخرى توصف بأنها ذات اهداف للسيطرة والهيمنة .

1– ابعاد الشراكة الاورومتوسطية :

البعد الاقليمي:

يمثل البعد الإقليمي واحدا من أكثر جوانب الشراكة اهمية، حيث أنه يشمل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية (التعاون الإقليمي)، لهدف تشكيل قوة إقليمية جديدة لها مكانتها عالمياً، ويؤهل المنطقة لمواجهة تحديات العولمة، على الرغم من كل العقبات التي تقف في طريق تشكيل هذه القوة الإقليمية، إلا أن التعاون الإقليمي له تأثير استراتيجي كبير أيضا حيث يتناول المشكلات الشائعة لدى العديد من الشركاء المتوسطيين مع التأكيد في الوقت نفسه على الجوانب الوطنية،

ويدعم البعد المتعدد الأطراف ويكمل العمل الذي يتم على المستويات الثنائية بين الدول .

البعد السياسي والأمني :

تعد الشراكة في المجال السياسي – الامني من اهم الابعاد التي يسعى الاطراف الى تجسيدها، خاصة بالنسبة للدول الاوربية، حيث تغيرت العقيدة الامنية لكل دول الاتحاد الاوربي بعد احداث 11 سبتمبر لمواجهة التعقيد الامني الذي بات يهدد المنطقة، وتعتبر "الهجرة غير الشرعية، الارهاب، الجريمة المنظمة، تجارة الاسلحة والمخدرات " من أعقد هذه التحديات .

ومن اهم الاهداف السياسية والامنية للشراكة الاورومتوسطية مايلي :

- تعليق الأزمات والصراعات وحلها دبلوماسيا – الدبلوماسية الوقائية–.
- الدفاع عن حقوق الإنسان والدفع لتبني مفاهيم الدمقرطة للانظمة السياسية .
- المشاركة في مكافحة الإرهاب .
- إعادة بناء الثقة بين الدول الاطراف .
- إقامة حوار دائم حول القضايا الامنية والسياسية .[1]
- مكافحة الجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات من جميع جوانبها .
- تعزيز الأمن الإقليمي، والحد من انتشار الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية non-prolifération nucléaire, chimique et biologique من خلال الالتزام والامتثال لاتفاقيات الحد من التسلح ونزع السلاح، مثل : " معاهدة حظر الانتشار النووي، اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة حظر التجارب النووية ". والنظر في الخطوات العملية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك التراكم المفرط للأسلحة التقليدية.
- الامتناع عن تطوير القدرات العسكرية لتجاوز المتطلبات الدفاعية المشروعة، مع التأكيد مجددا على تحقيق نفس المستوى من الأمن والثقة المتبادلة .
- تعزيز الظروف التي تسمح بقيام علاقات حسن الجوار ودعم العمليات التي تهدف لتحقيق الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.
- البحث في تدابير الثقة والأمن التي ينبغي اتخاذها في تجسيد "منطقة السلام والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، بما في ذلك إمكانية تنفيذ الميثاق الأورومتوسطي pacte euro-méditerranéen[2].

– الاتحاد الاوربي UE يمكن ان يصبح قطبا اقتصاديا كبيرا اذا تحقق الاستقرار السياسي في المنطقة المتوسطية واصبحت الانظمة السياسية لدول الجنوب تجسد القيم الاساسية لدولة الحق والقانون والديمقراطية، رغم تعقد الوضعية فيها .

ويمكن التوضيح لذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : تاثير الاوضاع السياسية على الشراكة في حوض المتوسط

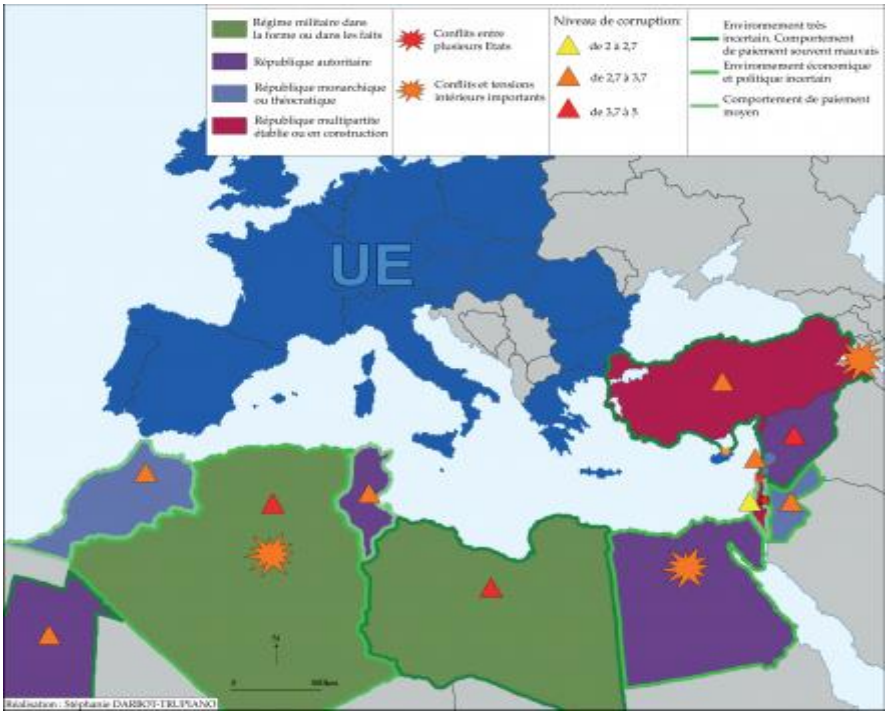

Source : ONU, ONG Héritage, Coface et divers

http://espacepolitique.revues.org/docannexe/image/844/img-14.png

في هذا الاطار فقد اكد مسار برشلونة على ضرورة تعزيز الطابع الديمقراطي للانظمة في الحوض المتوسطي (شرق اوربا وجنوبها)، وقد حدد مؤتمر التعاون والامن في اوربا Conférence pour la sécurité et la coopération en Europe (CSCE) على ضرورة التوجه نحودمقرطة كلية للأنظمة السياسية وتبني اقتصاد السوق .

اما بالنسبة لظاهرة الهجرة غير الشرعية فيمكن التوضيح لمستويات تعقد الظاهرة ومصادرها والدول المنتجة للظاهرة ومسارات الهجرة من دول الجنوب وأيضا النسب المرتبطة بها، من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : المسارات الرئيسية للهجرة غير الشرعية نحودول الاتحاد الاوربي

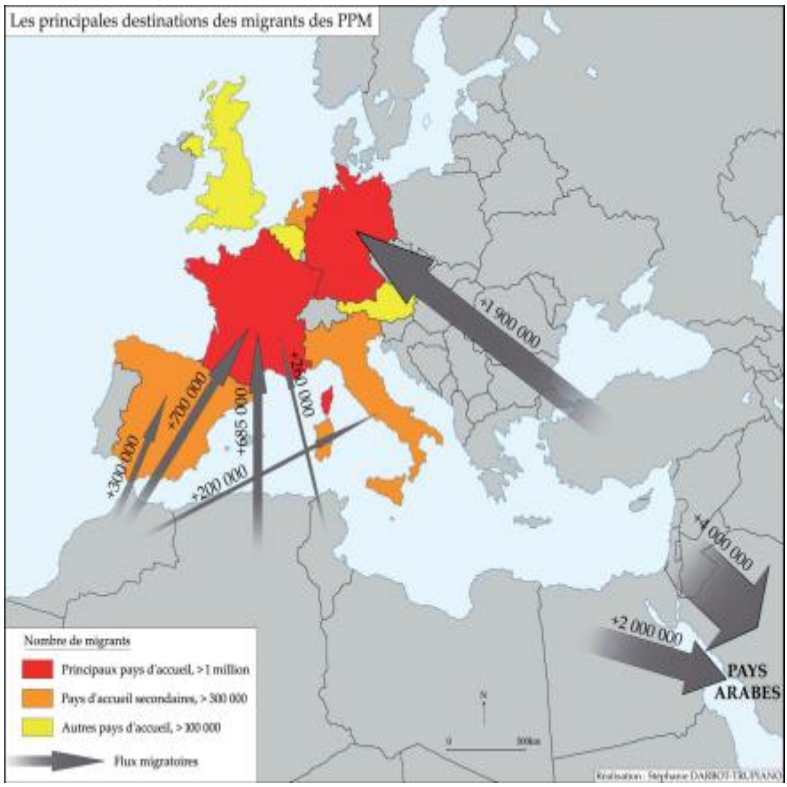

Source : Migrations méditerranéennes rapport 2005, statistiques sur les résidents étrangers dans les pays membres de l'UE

http://espacepolitique.revues.org/docannexe/image/844/img-15.png

تعتبر الظاهرة مصدرا حيويا لعدم الاستقرار في حوض المتوسط، وهي من اهم الاسباب حسب الخبراء الاوربيين في تعطيل تحقيق الشراكة الاورومتوسطية .

البعد الاقتصادي :

تم وضع مجموعة من الاهداف في البعد الاقتصادي نص عليها البيان الختامي لمؤتمر برشلونة، وكان الهدف الرئيس لهذا البعد هوتحقيق منطقة تبادل حر zone de libre-échange من اجل الدفع بالتعاون الاقتصادي pour la coopération économique، مع ضرورة تحقيق تنمية شاملة لكل الاطراف، كون أي استقرار سياسي وامني واجتماعي مرتبط بدرجة كبيرة بالجوانب الاقتصادية .

لكن التقرير الصادر عن مجموعة العمل " المتوسط : الاقتصاد والهجرة " الذي ترأسه Rémy Leveau سنة 2000، وضع بعض الاسئلة عن النتائج المحتملة عن تحقيق التقارب الاقتصادي في المتوسط، وقد خلص التقرير الى وجود بعض الاختلافات الجوهرية التي لا تسمح من الناحية العملية بتجسيد هذه الاهداف التي تم وضعها في مؤتمر برشلونة، خاصة فيما يتعلق بمستوى اللبرلة والانفتاح التي بلغتها الاقتصاديات في دول الجنوب .[3]

وقد تم الاعتماد في برنامج " ميدا 1 " الذي تم تبنيه في اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في صيف 1996، التمويل كآلية لتفعيل الشراكة الأورو- متوسطية التي تنطلق من ثلاثة أهداف هي :

- مساعدة دول جنوبي المتوسط، بغية إيجاد منطقة تبادل حرة والعمل لدعم التحولات الاقتصادية .
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة .
- دعم التعاون الإقليمي وعبر الحدود .

فمن ناحية الجانب الأوروبي فقد قدم مجموعة من التسهيلات من اهمها :

- الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بحيث تخفض بنسبة 80% عند بداية العمل بالاتفاقية، ثم تزول كليا بعد السنة الأولى.
- إزالة جميع القيود الكمية على جميع السلع ما عدا بعض المنتجات .
- تخفيض التعريفة على قائمة مختارة من المنتجات الزراعية، لفترات محدودة من السنة ولكميات تحدد سنويا، وتختلف من دولة إلى أخرى بسبب التفاوت في هيكل الصادرات الزراعية.

وتتمحور أبرز النشاطات التي تمولها المساعدات والاعتمادات على المستوى الثنائي حول تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال الصحة والتعليم والبيئة والثقافة ...)، بغية التخفيف من الانعكاسات السلبية للتحولات الاقتصادية، إضافة إلى ندوات تدريبية للدبلوماسيين .

كما وصل المبلغ المخصص لبرنامج " ميدا 2 " إلى 5.350 مليارات يورولفترة بين عامي 2000 و2005، يضاف إليها 7 مليارات يورومن البنك الأوروبي للاستثمار كقروض . حيث تقرر أن توجه لتمويل برامج لخلق تنمية اقتصادية وثقافية في دول جنوب المتوسط .

تخدم الشراكة التوجهات الأوروبية نحوتطوير عملية الاندماج الأوروبي، وتدعيم إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها، مما يدعم موقفه في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى .

وفي كل الأحوال فإنّ المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو– متوسطية هوالتحكم في كل العمليات ذات الطابع الاقتصادي في المنطقة، ومن هنا يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إقامة منطقة أمن واستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي وتأمين مجال حيوي للنشاط الاستثماري، فهويهدف من خلال هذه الشراكة إلى تنفيذ سياسات الأطراف من اجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل، وتهدف إلى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها .[4]

يبقى البعد الاقتصادي من اهم الابعاد التي يركز عليها الباحثون الآن كمقاربة يمكن ان يتحقق من خلالها مفهوم الشراكة والتكامل، وقد حدد Bella BALLASSA عدة مستويات للاندماج والتعاون الاقتصادي تعتبر كلها عواملا منطقية مساعدة على تجاوز الاختلافات ومنطق الهيمنة الذي من الممكن ان يحكم مسارات هذا التعاون بين الدول في المتوسط .[5]

البعد الاجتماعي والثقافي:

وهوأعم وأشمل من البعدين السياسي والاقتصادي، فضلا عن أنه يتسم بالحركية والتنوع والاستمرار. فالتعامل مع الجوانب الثقافية للمجتمعات من منطق المشترك بين البشر Biens Publics Mondiaux (BPM)[6]، يثير حسب الخبراء والباحثين عدة قضايا رئيسية، من أهمها: إشكالية المعتقد وتنقل الأشخاص في الفضاء الأورو– متوسطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية.

ويفترض البعد الثقافي التعمق في أوجه التعاون للتقريب بين المفاهيم والقيم بين شعوب بلدان البحر الأبيض المتوسط، وإيجاد تيارات ثقافية تخدم ذلك التواصل. عندئذ تستطيع الشعوب المتوسطية أن تؤسس لمنطق مشترك في التعامل في كل الجوانب ويسمح بتجاوز الاختلافات المحتملة بينها.

2– تقييم التعاون الاقليمي في اطار الشراكة الأورومتوسطية :

يقوم التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط على مستويات عالية من التنسيق والشراكة والتعاون، وقد تجسدت فعليا هذه الشراكة في إطار مجموعة من البرامج الإقليمية، والتي اصبحت اكثر قوة ابتداء من عام 1995 في إطار مسار برشلونة الذي أسس لمسار بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين لتوثيق التعاون في ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- الحوار السياسي والأمن .
- الشراكة الاقتصادية والمالية .
- الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية .

قامت الاستراتيجية السياسية والأمنية للاتحاد الأوربي على ضبط مسارات التفاعل والتعاون مع دول الجوار المتوسطي وقدمت لذلك مجموعة من العمليات والبرامج الرامية إلى تنفيذها وتجسيدها، فكانت الجهود في البداية تركز كثيرا على تقييم الوضع الراهن والاحتياجات والأولويات، ومن ثم تحديد الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والتي تسمح بالتبادل والتداول في المعارف والخبرات مع التركيز على الأهداف المشتركة. فتم وضع استراتيجيات مشتركة تم تجسيدها إلى مشاريع ملموسة، بالإضافة إلى عقد اجتماعات سياسية رفيعة المستوى بانتظام لترجمة هذه الالتزامات السياسية إلى عمل على أرض الواقع وفق المتطلبات والاولويات .

أدى التعاون الإقليمي إلى اعطاء ابعاد استراتيجية للمواضيع المطروحة، خاصة ما تعلق منها بالأمن كقضية محورية ورئيسية محل اهتمام جميع الشركاء المتوسطيين. فقد ادت المقاربات التي تم تقديمها من طرف الاتحاد الاوربي لتعزيز الأمن المتوسطي في اطار تكاملي – تعاوني إلى فرض نمط من التوافق (المفروض) والحوار السياسي الديناميكي والمستمر.

إن الرؤية الأمنية للاتحاد الاوربي في المنطقة تركز على المقاربة التي يطرحها البنائيون في دراساتهم حول الأمن حيث تعتبر الدول في حوض المتوسط كبنى اجتماعية تتكامل وفق مسارات تاريخية معقدة تأخذ أبعادا اجتماعية سياسية مادية وايديولوجية، فهي تتقاسم فهما مشتركا ومجموعة من القيم والأهداف المشتركة في أي ترتيبات أمنية إقليمية للحفاظ على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية .

لقد تبلورت نماذج جديدة لتحقيق الأمن من خلال تبادل المنافع والمشاركة فى المصالح، إذ اهتم الاتحاد الأوروبى بالقضايا الاجتماعية وإيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها شعوب الجنوب المتوسطى من مكونات ومتطلبات تحقيق مفهوم الأمن المعاصر، حيث أن ازدياد حدة المشكلات بنتائجها السياسية على الأمن والاستقرار فى دول الجنوب سوف

ينعكس بالتأثير على الأمن الأوروبى سواء فى شكل مباشر أوغير مباشر، لهذا يحاول الاتحاد الأوربي بلورة مفاهيم مجتمعية مشتركة تحقق الاستقرار وتؤدى إلى تطوير الهياكل السياسية والاقتصادية وبلورة قيم اجتماعية محددة بمواصفات انتقائية توفر على الاتحاد الاوربي القدرات اللازمة على متابعة مختلف التهديدات الخارجية والتحكم فيها والقدرة على معالجتها .

إن أبعاد الشراكة بين الدول جنوب المتوسط والاتحاد الأوربي تبقى إلى حد بعيد مطلبا استراتيجيا على جميع الأصعدة خاصة في المجال الأمني والسياسي لدول الاتحاد الأوربي. هذه الأخيرة التي تسعى من خلال سياسات الجوار الى ترقية التعاون في إطار مستمر ودائم، وهذا ضمن المحاولات العديدة لخلق هذا الفضاء التعاوني والسعي إلى دمج الدول المغاربية في هذا المسار.

فالاعتراف بأن مفهوم الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن تحقيقه بتعزيز التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لجميع دول المنطقة يفسر إلى حدكبير الأبعاد السياسية والأمنية لمختلف السياسات والبرامج التي تتضمنها سياسات الجوار الأوربية في ظل أولويات " السياسة الخارجية " للاتحاد الأوربي وسعيها لبناء منطقة اورومتوسطية للاستقرار السياسي والأمني، والتي تصطدم في المقابل بصعوبات النموغير المتكافئ وعدم التوافق على المستوى الهيكلي بين دول ضفتي المتوسط .

3- المنظورات الجديدة للتعاون الأمني في حوض المتوسط:

تمثل التحديات الحالية مثل الارهاب وانتشار الأسلحة وهشاشة الدول وضعفها وانتشار الجريمة المنظمة العابرة للدول تحديات مشتركة للدول في المنطقة، وهذا ما تطلب ردودا مشتركة لمواجهة هذه التحديات، فقد أصبح الاعتماد على التصور الأوربي للادارة العسكرية للأزمات من خلال الناتو NATO غير كاف، في ظل تعدد صور التهديدات وسرعة انتشارها ما يتطلب استجابات سريعة وفعالة لمواجهتها . فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح الخبراء في حلف شمال الأطلسي (الناتوNATO) يعتقدون أن مبدأ الاعتماد المتبادل المستند على الحوار الأمني بين دول البحر الأبيض المتوسط عن طريق المناقشات السياسية مع بلدان الضفة الجنوبية ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة المستدامة وتعزيز التعاون العملي في الأمن والدفاع [7].

يعتبر إذا استخدام أدوات " الأمننة " الجديدة – أي إضفاء المنظور الأمني على كل القضايا–، من الوسائل التي يعمل الإتحاد الأوروبي من خلال سياساته على تحقيقها عمليا

كمشروع موضوعي مشترك، فمن الضروري فرض عمليات " أمننة مدروسة " في ظل الظروف المحيطة بالفضاء المتوسطي وفي ظل حالات عدم الاستقرار السياسي والهشاشة الأمنية لمعظم الدول الجنوبية . وتشكلت رسميا في ديسمبر 2003 الاستراتيجية الأوروبية للأمن Stratégie Européenne de Sécurité (SES) بعنوان "أوروبا الآمنة في عالم أفضل" une Europe sûre dans un monde meilleur [8] ومن أهدافها الاستراتيجية الحاجة إلى بناء الأمن في جوارها مؤكدة أن "منطقة البحر الأبيض المتوسط لا تزال تواجه مشاكل خطيرة من الركود الاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية والصراعات التي لم تحل، وأن مصالح الاتحاد الأوروبي تتطلب التزاما مستمرا نحوالشركاء المتوسطيين، من خلال تعاون أكثر فعالية في مجالات الأمن والاقتصاد والثقافة [9].

هناك العديد من التهديدات دفعت إلى إقامة تفاهم مشترك بشأن قضايا السياسة الأمنية وتحسين الاتساق والفعالية في الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية، وأدى ذلك إلى اتفاق في المجلس الأوروبي Conseil Européen في ديسمبر 2003 حول "استراتيجية أوروبية للأمن " «stratégie européenne de sécurité " (SES)»، والتي تقوم اساسا على مقاربة شاملة لمفهوم الأمن approche globale de la sécurité بتعزيز العمل المشترك والمتعدد الأطراف [10]، الذي من خلاله يمكن تحقيق الأهداف الرئيسية للتصدي على وجه التحديد للتهديدات الجديدة مع توسيع منطقة الأمن في جميع أنحاء أوروبا وتعزيز النظام الدولي .

يؤكد المحللون أن التصور الأوربي " للأمن " يقوم على قاعدة بناء منطق تعاون مشترك يضم المصالح الأساسية للاروبيين، فمثلا يقول كريس باتن Chris Patten المفوض الأوروبي في خطابه في 4 ديسمبر 2001 " أن الجهود الرامية إلى إدارة النزاعات من طرف الاتحاد الأوروبي تستوجب "مقاربة متكاملة" « une approche intégrée » على مستوى الفعل وتحقيق التجانس والتنسيق في السياسة التجارية، السياسة الخارجية والأمنية والتعاون في مجالات التنمية [11].

هذا ويدعوالأخصائيون إلى أهمية "تجديد الرؤية " بعد الأحداث الأخيرة في الجوار، وبعد اتساع مجال التهديدات الأمنية على الدول الأوربية – خاصة فرنسا، ايطاليا، اسبانيا – من خلال رعاياها واستهداف الجماعات المسلحة المباشر لهذه الدول باختطافهم ثم استدراجها الى عمليات تفاوضية غالبا ما تنتهي باستجابات لهذه الدول لمطالب الخاطفين، وأيضا ما نتج عن طريقة

الإدارة العسكرية الأوربية للأزمة الليبية من خلال المشاركة المباشرة عسكريا لحلف الناتوNATO في العمليات العسكرية . مما يطرح العديد من الأسئلة من طرف الدول المعنية بالجوار الأوربي حول طبيعة التقارب بينها وبين أوربا – فعليا – وما هي المستويات الحقيقية للثقة والتقارب التي يمكن ان تتحقق من خلال البرامج التعاونية والتعاقدية التي تنتج عن الشراكة، وما مدى الإقرار بتفضيلات الاتحاد الأوربي وتصوراته للإدارة المدنية للأزمات .

فقد دعى الخبراء إلى ضرورة تجديد " سياسات التقارب الحالية" بشكل أكثر وضوحا وأكثر ضمانا للمصالح الأمنية والسياسية وحتى الاقتصادية على المستوى القريب والبعيد لكل الأطراف، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار :

– العمل مع الشركاء على تقليص التباينات،بتجسيد مسار لرؤية واضحة وخلق فضاء للتفاهم والقيم المشتركة القائمة على أساس التكامل الاقتصادي المتزايد،علاقات سياسية وثقافية مكثفة، وتعاون قوى على الحدود، والوقاية المشتركة للصراعات.

– ضمان الإستقرار الإقليمي عن طريق التعاون والتبادل الثقافي Garantissant la stabilité régionale par la coopération et des échanges culturels . وهذا لتجسيد مايسميه Giddens (1987) " الامن الأنطولوجي" la sécurité Ontologique [12]، وذلك باحترام قيم التعامل الأمني لكل دولة مع حدى حسب ماتقتضيه طبيعة التهديد الأمنى . وتبقى هذه المقاربة الأمنية الجديدة لأجل ضمان " قاعدة ثقة" في الدول المتوسطية في التعامل الأمني .

إن هذا الإطار القيمي للتجاور والقائم على معرفة الآخر والحفاظ على الذات reconnaissance de l'autre et préserver de soi يستوجب عمليا خلق فضاء للتقارب بين وجهات النظر، كذا بين الأفعال على ارض الواقع (عمليا) .

4– تشكيل فضاء متوسطي للشراكة والتعاون الاقتصادي :

تسعى الدول الاورومتوسطية من خلال البرامج والاتفاقيات الى تشكيل فضاء من التعاون الاقتصادي والتبادلات التجارية، وتسهيل الاستثمارات في الفضاء المتوسطي، فمن خلال آلية تسهيل الاستثمارات والشراكة المتوسطية Facilité euro-méditerranéenne d'investissement et de partenariat (FEMIP) التي تم تشكيلهل سنة 2002 وتم منذ هذا التاريخ رصد حوالي 13 مليار اورومن اجل تجسيد اهداف الشراكة من الناحية الاقتصادية، حيث تم التركيز على تحقيق مستويات من النموتوفير مناصب الشغل بخلق المؤسسات الصغيرة

والمتوسطةPME) petites et moyennes entreprises)، تعزيز التعاون في مجال الطاقة، التنقل والاتصالات ...

تتمحور الشراكة الأورومتوسطية حول ثلاثة محاور تضمن الاستقرار وتعميق العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، فتستند الشراكة الاقتصادية والمالية يوروميد EUROMED على ثلاث ركائز : (اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية، والتعاون الاقتصادي والمساعدة المالية [13])، هذه الركائز هي أساس لتطوير التكامل الإقليمي من خلال تكامل الأسواق، التي تنطوي على تنسيق ومواءمة السياسات العامة [14] .

ويمكن من خلال الشكل الموالي تلخيص هيكل الشراكة الاقتصادية والمالية للشراكة الاوؤومتوسطية، والبرامج الداعمة لمسارات التنمية الاقتصادية والمالية والعلاقة بينها .

الشكل رقم (03) : هيكل الشراكة الاقتصادية والمالية

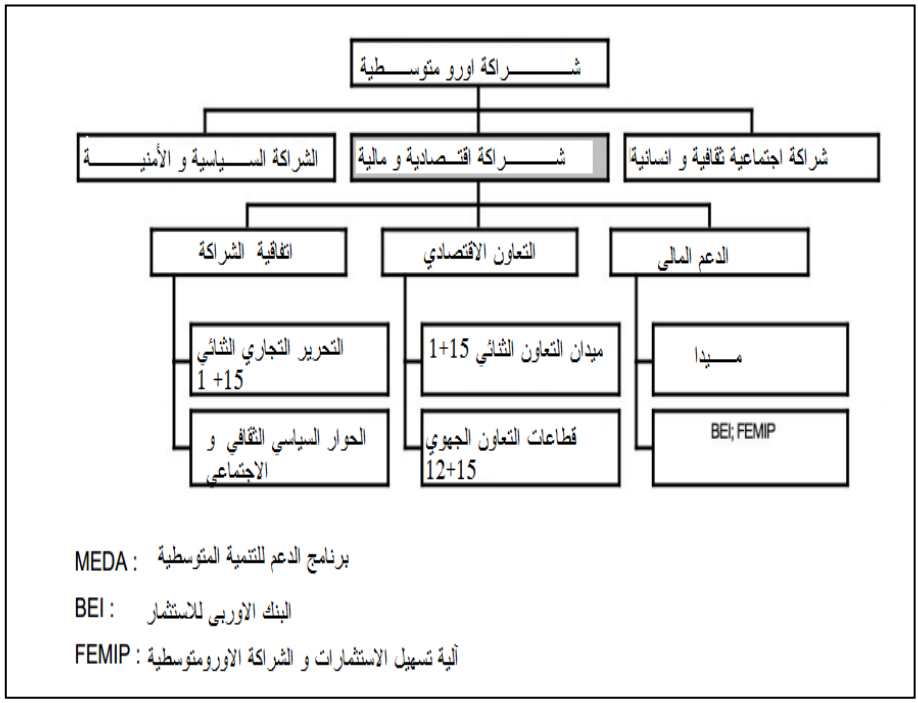

Source : Brach J. (2007) "The Euro-Mediterranean partnership: the role and impact of the economic and financial dimension", European Foreign Affairs Review, Vol.12, No. 4, pp 557.

لكن برزت بعض العوائق والعراقيل التي اثرت على التطبيق بسبب وجود اختلافات جوهرية بين دول الشراكة الاورومتوسطية PPM خاصة في الدخل الفردي، هيكلة الاقتصاديات، مستويات تدخل الحكومات المركزية في توجيه النشاطات الاقتصادية، مستويات الحرية الاقتصادية، والحركية الاستثمارية ....، كلها عوامل تؤدي حسب الخبراء الى صعوبة تطبيق مستويات متقدمة من الشراكة المتوازنة والحقيقية بين الدول .

يمكن من خلال الشكل الموالي ابراز التطور الفعلي للدخل الفردي لبعض الدول في المتوسط مقارنة بفرنسا ومعادلتها بالقوة الشرائية لفرنسا التي تساوي 01 الى غاية سنة 2003، والذي من خلاله يمكن ملاحظة الفروق الواضحة في الدخل الفردي الذي يتأثر بعوامل اقتصادية مترابطة وكثيرة .

الشكل رقم (04): التطور الفعلي للدخل الفردي لبعض الدول في المتوسط مقارنة بفرنسا

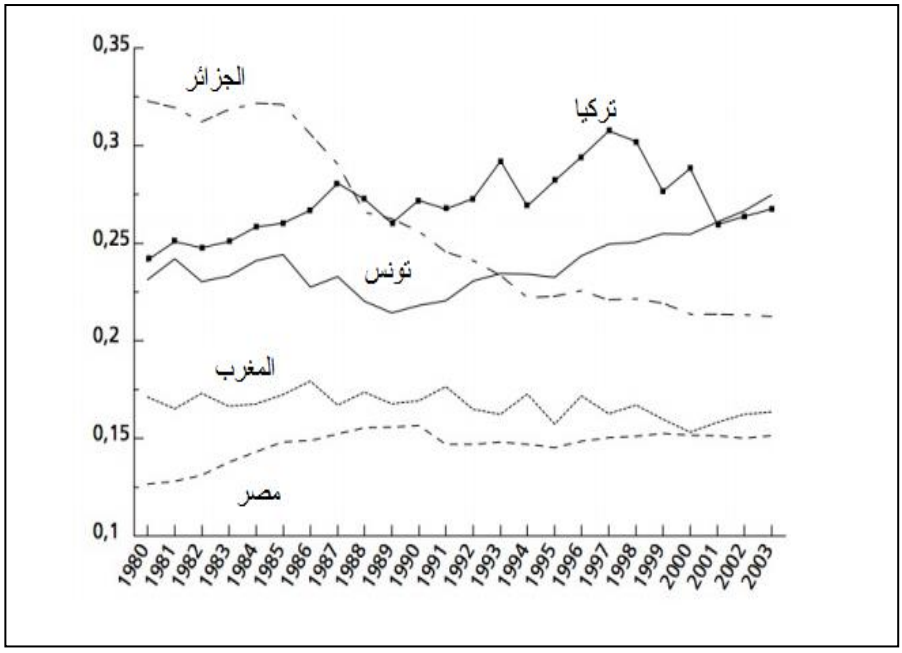

Source : Dupuch S., Mouhoud E.M., Talahite F. (2004) L'Union européenne élargie et ses voisins méditerranéens: les perspectives d'intégration", Economie internationale, No. 97, p 108

بالاضافة الى ما تم استعراضه من خلال هذه الاحصائيات والبيانات التي تؤكد وجود اختلافات وعدم توازن هيكلي في الدخل الفردي للمواطنين، يمكن التدليل ايضا على عدم التوازن بين دول المتوسط في ما يتعلق بحجم الاستثمارات الخارجية المباشرة من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (04): حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة بين 2000 و2006 (بالمليون اورو)

	2000	2005
Algérie	304	869
Égypte	1'327	1'005[(a)]
Israël	5'551	3'853
Jordanie	931	1'235
Liban	:	2'215
Maroc	463	1'278
Syrie	292	398
Tunisie	844	620
Turquie	1'053	8'080

[(a)] Chiffre pour l'année 2004.

Source : Eurostat (2007a) Euro-Mediterranean statistics, Statistical books, Luxembourg

خاتمة :

إن أسباب الشراكة الاورومتوسطية وحسب ما تم استعراضه في هذا المقال، يغلب عليها طابع المصلحة من الجانب الأوروبي شمال المتوسط، وهومحاولة لإحتواء الأثار السلبية الإجتماعية في الدول المتوسطية جنوب المتوسط مثل العنف والهجرة، زيادة على نيتها في توسيع أسواقها التي تستقبل فائض إنتاجها . فدول الإتحاد الأوروبي الخمس عشرة الغنية والمتقدمة لم تبذل كل ما بذلت سعيا إلى حوار ومشاركة مع دول جنوب المتوسط رغبة في مساعدتها للخروج من أزماتها

المتراكمة، ولكن هدفها الاساسي هومنع تصدير أزمات (الإرهاب والهجرة غير الشرعية، والجريمة ....) إليها، لذلك بادر الإتحاد الأوروبي بطرح مشروع الشراكة والتعاون .

بالرغم من دخول دول جنوب المتوسط في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك عوامل معقدة تؤدي لنتائج غير عملية لهذه الاتفاقيات الثنائية التي يتم ابرامها ثم الالتزام بها، إلا أنها تدرك ضرورة وحتمية الدخول في مثل هذه التكتلات والأسواق ومنافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى.

إن انعدام التوازن في الطرح بين الأطراف في المتوسط هي من العوائق الاساسية التي تقف حائلا أمام مشروعات التعاون المتوسطي الذي يعود بالفائدة المتوازنة للطرفين. هذا ما يستلزم على دول الجنوب المتوسطي العمل لتطوير أنظمتها وأساليب تسييرها، والرفع من مستويات التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي، وتحقيق تنمية شاملة علها تقلص الفجوة بينها .

الهوامش :

[1] - Ahmad Fakhr , **La Reconstruction D'un Espace D'échanges : La Méditerranée**, Centre d'études et de documentation économiques, juridiques et sociales, 2000, P 14.

2 –L'état d'avancement du partenariat euro-méditerranéen , Annexe n° 1 : Déclaration de Barcelone (27-28 novembre 1995)

http://www.senat.fr/rap/r01-121/r01-1214.html

[3] **–** STÉPHANIE DARBOT-TRUPIANO , « Le Partenariat euro-méditerranéen : une tentative d'intégration maladroite » , **L'éspace Politique** , N 2 , 2007 .

4- عمر سعد الله، **المعجم في القانون الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص 272.

5- محمد مصطفى، كمال فؤاد نمرا،**صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،أوت 2001، ص 21 .

[6] - Sachs J.D. (eds.), 2005, « *Projet Objectifs du Millénaire des Nations Unies 2005, Investir dans le développement : plan pratique pour réaliser les objectifs du Millénaire pour le développement* », Rapport au secrétaire général de l'ONU,Programme des Nations Unies pour le développement, New York, 418 .

- من اهم الادلة على الاهتمام بالبعد الثقافي هوتأسيس مؤسسة Anna Lindh من اجل الحوار بين الثقافات Fondation Euro-Méditerranéenne Anna Lindh Pour Le Dialogue Entre Les Cultures، والتي تحضى بدعم 43 دولة عضوالاتحاد من اجل المتوسط، ويتم تمويل نصف اعبائها المالية من طرف اللجنة الاوربية La commission européenne .

[7]- Bouhou Kassim, « L'OTAN et le monde arabe : peur, dialogue et partenariat », ***Politique étrangère***, 2008/1 Printemps, p120-121 .

8 - Stratégie Européenne de Sécurité, une Europe sûre dans un monde meilleur, 12 décembre 2003, http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/FR/reports/76256.pdf

9 - Stratégie Européenne de Sécurité, op. cit., p. 8.

10 - Parlement Européen , « LE RÔLE DE L'UE DANS LA PRÉVENTION DES CONFLITS » , Réunion parlementaire L'avenir de l'Europe: de la réflexion à l'action , 4 et 5 décembre 2006, Bruxelles , P6.

11- PATTEN Chris, " Coherence and cooperation: the EU as promoter of peace and development " , Stockholm Institute of International affairs, 4 December 2001, p 18.

[12] - GIDDENS Anthony, **La constitution de la société**, PUF, Paris, 1987, p 99 .

13 - Brach J. (2007) "The Euro-Mediterranean partnership: the role and impact of the economic and financial dimension", ***European Foreign Affairs Review***, Vol. 12, No. 4, p 556 .

14 - Akrimi N. (2004) "Le partenariat euro-méditerranéen: une logique de développement régional dans une perspective globale?", in Xuereb P.G. (ed.) **The European Union and the Mediterranean**: **the Mediterranean's European Challenge**, Vol. 5, European Documentation and Research Centre, University of Malta, P 73 .